مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

وضع الحديدة الراهن

مايو ٢٠١٧م

وضع الحديدة الراهن

مايو ٢٠١٧م

الحديدة

هناك قلق كبير لدى وكالات الإغاثة الإنسانية الدولية، والحكومات والمنظمات العالمية، تجاه محاولةٍ خطّطت لها قوات الرئيس هادي لمهاجمة الحديدة وحصارها والاستيلاء عليها بدعمٍ من التحالف؛ إذ يُنظر إلى ذلك على نطاق واسع بوصفه الهدف الرئيس لعملية الرمح الذهبي. ومن المتوقّع أن تهاجم قوة من الجنوب آتية من جهة المخا، وربما قوة أخرى من الشمال آتية من ميدي، كما أنه سيكون هناك إنزال بحري قد يستخدم مرافق في موانئ بربرة وعساب وجيبوتي. وتدرك قوات الحوثي/ صالح كلّ ذلك تماماً، وتخطّط لتدابير مضادة، منها محاولات زرع ألغام بمحاذاة الموانئ البحرية، وإعداد دفاعات برية.

ويبدو أن عملية الرمح الذهبي قد أُجّلت ريثما تحاول قوات هادي الاستيلاء على قاعدة خالد بن الوليد العسكرية الضخمة غرب تعز؛ لمنع قوات الحوثي/ صالح من استخدامها في إرباك قوات الرمح الذهبي الرئيسة التي تتحرك شمالاً من المخا وإنهاكها، ومن المرجّح أن تقاوم قوات صالح والحوثيون بشدة أيّ هجوم من هذا النوع، وهو ما سيؤدي إلى تدمير البنية التحتية الحيوية في المدينة، وفقدان أرواح أعداد هائلة من سكان المدينة البالغ تعدادهم ٤٠٠ ألف نسمة، ومن الممكن أيضاً أن يقوم الحوثيون بإغلاق مداخل الميناء، وتدمير مرافقه؛ خشية فقدان السيطرة عليه، وحرصاً منهم على منع التحالف من الاستيلاء عليه. لكن القلق الأكبر يتمثّل في التأثير المُحتمل للهجوم أو الحصار في قدرة وكالات الإغاثة الدولية على توفير الغذاء والاحتياجات الأخرى لملايين اليمنيين الذين لا يزالون يقبعون في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون/ صالح. ويساور هذه الوكالات القلق إزاء تفشّي المجاعة في بعض هذه المناطق، ويعتقدون أن الحالة المأساوية التي يعيشها هؤلاء الناس قد تتحوّل بالفعل إلى كارثةٍ؛ لذلك تقوم بحملاتٍ لإقناع الحكومات الغربية بالضغط على التحالف لوقف الهجوم المقترح، وهو ما يحتاج إلى تحليل للمخاوف القائمة بشأن شحّ الأموال في اليمن لشراء معظم الواردات الغذائية التي تقدمها شركات تجارية مثل هايد سعيد وفهيم.

وهناك قلق كبير أيضاً بشأن قدرة ميناء الحديدة على مواجهة الحاجة المتزايدة لجلب الأغذية والاحتياجات الأخرى نتيجة الأضرار التي ألحقتها طائرات التحالف برافعات الميناء عام ٢٠١٥م، وترغب وكالات الإغاثة في استيراد رافعات مؤقتة، لكن التحالف منعها من القيام بذلك، وهو ما يؤكّد أن الحوثيين/ صالح يستخدمون الحديدة لاستيراد الأسلحة والاحتياجات الأخرى للحرب، لكن معظم الحكومات الغربية تشكّك في ذلك، وتشير إلى وجود حصار حقيقي، وأن هناك كثيراً من سفن التحالف العاملة في البحر الأحمر. ويتّفق جميع المعنيين على أن الحوثيين/ صالح يستغلّون سيطرتهم على الحديدة والطرق الرئيسة المؤدية إليها في ضمان أن يحظى مؤيّدوهم بالأولوية على حساب الآخرين، ويستغلّون هذه السيطرة في فرض (ضرائب) ورسوم أخرى؛ لذلك ستكون تكلفة الغذاء أعلى بكثير مما يمكن أن يتحمّله كثير من اليمنيين الآن؛ فهم يفهمون حُجة التحالف بأن الحوثيين/ صالح يستخدمون الأموال التي يحصلون عليها من أجل تمويل اقتصادهم الحربي، لكن على الرغم من تفهّم موقف التحالف إلا أن الحكومات الغربية تعتقد أنه ينبغي أن تكون الأولوية لضمان وفاء الإمدادات الغذائية باحتياجات الجميع، ويخشون من أن

يستخدم (الغذاء) سلاحاً، وأن يصبح (التجويع) تكتيكاً حربياً. ويُعبَّر عن هذا الشعور بشدةٍ أكثر في وسائل الإعلام؛ فهناك عدد متزايد من التقارير والتعليقات، معظمها ينتقد سياسات التحالف والحكومات. كما أن استخدام الحوثي/ صالح وسائل التواصل الاجتماعي وغيرها من وسائل الإعلام في هذا الصراع لخدمة قضيتهم أفضل من التحالف؛ فعلى الرغم من أن جهود العلاقات العامة لدى التحالف فاعلة بشكل واضح في إقناع صنّاع القرار السياسي إلا أنها ليست جيدةً في عرض قضيته على الرأي العام وفي وسائل الإعلام الاجتماعي.

ذكرت حكومة هادي أن عدن أصبحت الآن جاهزةً لاستيراد جميع احتياجات اليمن، ترفدها موانئ أخرى أصغر تحت سيطرة هادي، تشمل المخا الآن، ومع ذلك فإن نحو ٨٠٪ من احتياجات اليمن كانت تستورد في بداية الصراع عبر الحديدة، وهو ما يعني أن عدن تفتقر تماماً إلى القدرة على أن تحلّ محلّ الحديدة. ولم يكن هناك استثمار يُذكر في عدن في السنوات العشرين الماضية؛ لأن المشروعات المختلفة لتحديث وتوسيع الميناء كانت في الأغلب غير مكتملة، ولم يتم إصلاح جميع أضرار الحرب التي نجمت عن هجوم الحوثيين عليها عام ٢٠١٥م. وهناك نزاع خفيّ للسيطرة على ميناء عدن بين الجماعات الموالية للرئيس هادي، والإمارات العربية المتحدة، ومحافظ عدن، والشركات التي تستخدم الميناء، وهو ما يشي بفساد الأوضاع تماماً كما هو الحال في الحديدة. وتقوم سلطنة عُمان بتوسيع معبرها في المزيونة، لكنه لا يزال يبعد أكثر من ١٠٠٠كم من المنطقة التي تحتاج إلى الغذاء، وسيستغرق وصوله وقتاً طويلاً. والحقيقة أن هناك حاجةً إلى الحديدة -من وجهة نظر الوكالات الدولية- لتجنيب اليمنيين شبح الجوع. ويحتاج هذا الوضع إلى أن يُنظر إليه في ضوء تحليل مسار الحرب في اليمن؛ إذ يرى كثيرون على نطاقٍ واسعٍ أنه وصل الآن إلى طريق مسدود إلى حدٍّ بعيد؛ إذ لم يتمكّن أيّ من الطرفين من كسب الحرب، أو هزيمة الطرف الآخر على الأرجح؛ فهادي يسيطر على معظم أراضي اليمن، لكن الحوثيين/ صالح يسيطرون على أغلبية السكان؛ فالقتال مستمر حول تعز منذ أشهر من دون حدوث تغيير كبير، والتقدّم الذي بُشّر به كثيراً في صنعاء لا يزال مجرّد وعود. وبينما يُوحي ذلك بوضوحٍ إلى ضرورة إيجاد حلٍّ سياسي إلا أن كلّ الجهود المبذولة للتوصّل إلى هذا الحلّ، أو حتى إعادة استئناف المفاوضات من جديد، فشلت، ولا يرى أيّ من الطرفين ضرورةً لتقديم التنازلات المطلوبة، وأكثر ما يمكن أن يحقّقه مبعوث الأمم المتحدة هو شكل من أشكال وقف إطلاق النار على أوسع نطاق، وحتى هذا الأمر لا يبدو مُحتملاً كذلك. أما لدى العالم الخارجي، فيبدو أن كلا الجانبين لا يهتمّ باحتمال حدوث مجاعة، أو معاناة اليمنيين؛ فكثير منهم من المواطنين العاديين الذين يحاولون البقاء على قيد الحياة في وضع صعب ومخيف.

من المنطقي أن يريد التحالف استعادة السيطرة على الحديدة من أيدي الحوثيين/ صالح؛ إذ سيكون ذلك خطوةً حيويةً لضمان خضوع ساحل البحر الأحمر لسيطرة التحالف، وعزل صنعاء عن طريق الإمداد الرئيس للبلاد، وستكون خسارة الحديدة ضربةً قويةً للحوثيين/ صالح قد تجعلهم يُوقنون بأنهم لن يستطيعوا كسب الحرب، وأن عليهم التوصّل إلى اتفاق ممكن. ومع ذلك، فالمسألة تتعلّق أكثر بالتكلفة البشرية لتلك العملية، وهو ما يُثير قلقاً كبيراً لدى المجتمع الدولي، ويؤثّر في سمعة المعنيين القائمين عليها.

تخريب الحديدة بيد الحوثي

لا تأخذ الأمم المتحدة وغيرها من الوكالات الدولية خطر إقدام الحوثيين على تدمير المرافق أو إغلاق مداخل الحديدة على محمل الجد، ويبدو أن ذلك يرجع إلى أنهم يرون أن مثل هذا الإجراء سيؤدي إلى إلحاق مزيدٍ من الأضرار بالحوثيين والسكان اليمنيين الخاضعين لسيطرتهم أكثر من (يمن هادي وسكّانه)، ويمكن القول: إن من مصلحة الحوثيين الحفاظ على الوضع الحالي؛ إذ بإمكانهم إلقاء اللوم على حصار التحالف، وتسبّبه في مشكلات إنسانية. لكن الحوثيين لا يتصرّفون دائماً بصورة عقلانية، ويمكن أن يخلصوا إلى أنه إذا كان خطر فقدان الميناء احتمالاً وارداً فعليهم السعي إلى منع التحالف من استخدامه، وبالمثل يمكن أن يهدّد الحوثيون بتدمير الميناء إذا حاول التحالف الاستيلاء عليه. ومما لا شكّ فيه أن التحالف قد يكون مستعداً لقبول المجازفة، لكن الرأي العام الدولي سيفرض ضغوطاً هائلةً عليه حتى لا يتحرك إلى الحديدة، وإذا تجاهل التحالف ذلك، ودمّر الحوثيون الميناء، فإن الجانبين سيُدانان على نطاق واسع؛ بسبب السعي إلى مصالحهما الحربية على حساب الهموم الإنسانية.

التوتّر بين الحوثيين وصالح

كانت هناك في الأسابيع الأخيرة إشارات متزايدة على وجود توترات بين صالح والحوثيين انعكست جزئياً في الخلافات بين الوزراء في الحكومة بقيادة عبدالعزيز بن حبتور والقادة الحوثيين، وقد يكون من المؤكّد أنها بسبب حجم المشكلات المالية التي يواجهها الحوثيون وصالح. وهناك سبب آخر للتوترات بين الحوثيين والمؤتمر الشعبي العام، وهو التحرك الحوثي لتعيين شمس الدين محمد شرف الدين، الذي تلقّى تعليمه في إيران، مفتياً جديداً بدلاً من محمد بن إسماعيل العمراني، إضافةً إلى تأسيس مجلس فتوى جديد يضم خمسة أعضاء، كما كانت هناك محاولات لفرض أفكار الحوثيين على المناهج التعليمية. قد يكون دعم صالح الشخصي في المدينة في تضاؤل كما اتّضح من انشقاق ١٥ عضواً من كبار أعضاء المؤتمر الشعبي العام في إبريل الماضي، كما أن دعم الحوثيين في هذه المدينة ذات الأغلبية السنية الكبيرة لم يكن أبداً قوياً كما هو الحال في أمكنة أخرى، ونتوقّع أن تزيد المشكلات مع زيادة الضغط العسكري للتحالف في الحديدة.

التوصيات

من الصعوبة بمكانٍ تقديم توصيات في هذه الظروف؛ إذ تظلّ الحاجة القصوى هي إنهاء الحرب من خلال تسوية تفاوضية من شأنها أن تمكّن إمدادات الإغاثة من دخول اليمن وتوزيعها، وهو أمر يتطلّب إصلاح البنية التحتية. وما يودّ المجتمع الدولي أن يراه هو وقف الهجوم المقترح على الحديدة، وإذا كان هذا الأمر غير مقبول سياسياً فيمكن النظر في مجموعة من التدابير، منها:

- وقف الهجوم على الحديدة -ربما في إطار موعد نهائي- لإعطاء مبعوث الأمم المتحدة فرصةً أخرى لإقناع الجانبين بالموافقة على وقف إطلاقٍ للنار طويل الأمد، واستئناف المفاوضات؛ إذ يمكن أن يكون هذا التوقّف وقتاً مفيداً يحتاج إليه التحالف على الأرجح للسيطرة على قاعدة خالد بن الوليد.

- تسليط الضوء على خطر قيام الحوثيين أنفسهم بمحاولة تدمير الميناء ومرافقه، وضرورة أن يعي مجلس الأمن الدولي والمجتمع الدولي هذا التهديد تماماً.
- الاستفادة من هذا التهديد، واستخدامه في تجديد دعوة الأمم المتحدة أو قوة دولية إلى السيطرة على الميناء -كما اقترحت الحكومة السعودية من البداية، لكن رفضت الأمم المتحدة- للسماح بتسريع تدفّق المواد الغذائية وغيرها من الواردات، ومنع تهريب الأسلحة إلى الحوثيين. وقد ترغب الحكومة السعودية في طرح بعض الخيارات لتحقيق ذلك، مثل إنشاء منطقة دولية في الميناء، وأخذ المشورة من المنظمات والأشخاص ذوي الخبرة في التعامل مع مثل هذه القضايا في جوانب أخرى من العمل. أو بعبارة أخرى: من المهمّ للحكومة السعودية أن تقدّم مقترحاً عملياً يمكن قبوله دولياً، حتى لو رفضه الحوثيون، وأن تكون أولوية التحالف هي أن يُظهر للعالم أنه يعمل على منع حدوث مجاعة.
- على التحالف أن يضع خططاً لضمان وجود إمدادات غذائية كافية لليمن في حال تضرّر الحديدة أو تدميرها. ونحن لسنا في وضعٍ يسمح لنا باقتراح ما يمكن القيام به، لكن لا بد أن يتضمّن ذلك النظر فيما يمكن القيام به في الموانئ الأخرى من خلال جلب مزيدٍ من الرافعات، ووسائل إضافية أخرى، لتخزين المواد الغذائية، وتوسيع المعابر الحدودية البرية.
- إعادة النظرة مرةً أخرى في عمليات تسليم الشحنات، وإيصالها إلى الحديدة؛ لزيادة تدفّق الواردات الغذائية.
- السماح باستيراد رافعات إضافية، ربما باتّفاق مع المراقبين الدوليين؛ لضمان استخدام تلك الرافعات في نقل السلع غير العسكرية فقط.
- اتّخاذ إجراءات عاجلة لحلّ الأزمة المالية الناجمة عن نقل البنك المركزي اليمني إلى عدن، ومن أهم تلك الإجراءات توفير الأموال لجميع أنحاء اليمن، بما في ذلك مناطق الحوثيين/ صالح؛ لدفع مرتبات موظفي الحكومة باستخدام قوائم كشوف المرتبات عام ٢٠١٤م لضمان حصول الناس على المال لشراء الأغذية المتاحة[1].
- اتّخاذ إجراءات عاجلة لضمان توافر ما يكفي من النقد الأجنبي في البنك المركزي اليمني لتمويل الواردات الغذائية؛ إذ تفيد التقارير بأن المملكة العربية السعودية وعدت بإيداع ملياري دولار أمريكي في البنك المركزي اليمني، لكن ذلك لم يحدث بعدُ على ما يبدو.
- بذل جهود واضحة لتوفير الغذاء وغيره من الضروريات، وتدفّقها بشكل أكبر من خلال الوديعة، وعدن، والمكلا، وغيرها من نقاط الدخول؛ لإثبات أن التحالف يقوم بكلّ ما هو ممكن لتوفير الغذاء.
- اتخاذ خطوات لتطوير سياسات تقديم المعلومات الخاصة بالتحالف؛ لضمان فهم موقفه بشكل كامل على الصعيد العالمي، وكانت الورقة البيضاء التي قدّمتها السفارة السعودية في واشنطن خطوةً استثنائيةً في هذا الصدد، لكن يلزم متابعتها. وينبغي كذلك أن تهتمّ حملة العلاقات العامة بوسائل الإعلام بقدر اهتمامها بالنخب التي تتّخذ القرار.

(١) هناك ملخّص جيّد لما هو مطلوب في تقرير مجموعة الأزمات الدولية، ص٦، ٧.

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

تأسّس المركز سنة ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م لمواصلة الرسالة النبيلة للملك فيصل بن عبدالعزيز -رحمه الله- في نشر العلم والمعرفة بين المملكة وبقية دول العالم. ويعدُّ المركز منصةَ بحثٍ تجمع بين الباحثين والمؤسسات لحفظ العمل العلمي ونشره وإنتاجه، وإثراء الحياة الثقافية والفكرية في المملكة العربية السعودية، والعمل بوابةً وجسراً للتواصل شرقاً وغرباً. ويرأس مجلس إدارة المركز صاحب السمو الملكي الأمير تركي الفيصل بن عبدالعزيز، وأمينه العام هو الدكتور سعود بن صالح السرحان.

ويقدّم المركز تحليلات متعمّقة حول القضايا السياسية المعاصرة، والدراسات السعودية، ودراسات شمال إفريقيا والمغرب العربي، والدراسات الإيرانية والآسيوية، ودراسات الطاقة، ودراسات اللغة العربية والحداثة. ويتعاون المركز مع مؤسسات البحث العلمي المرموقة في مختلف دول العالم، ويضمّ نخبةً من الباحثين المتميّزين، وله علاقة واسعة مع عددٍ من الباحثين المتخصّصين في مختلف المجالات البحثية. ويحتضن المركز مكتبة الملك فيصل، ومجموعة مخطوطات نادرة، ومتحفاً إسلامياً، وقاعة الملك فيصل التذكارية، وبرنامج الباحثين الزائرين. ويهدف المركز إلى توسيع نطاق المؤلَّفات والبحوث الحالية لتقديمها إلى صدارة المناقشات والاهتمامات العلمية، متّبعاً مساهمة المجتمعات الإسلامية في العلوم الإنسانية والاجتماعية والفنون والآداب قديماً وحديثاً.

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

P.O.Box 51049 Riyadh 11543 Kingdom of Saudi Arabia
Tel: (+966 11) 4652255 Ext: 6892 Fax: (+966 11) 4162281
E-mail: research@kfcris.com